القاضي برر تخفيف الحكم بتجاوز الرئيس السابق الـ 70 عاماً وأنصاره يهتفون ضد الحكومة

«الثراء الحرام» يودع البشير في «الإصلاح» و«المهنيين»: ضربة البداية

الرئيس المخلوع عمر حسن البشير يلوح لأنصاره من داخل قفص الاتهام خلال جلسة النطق بالحكم أمس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: قضت محكمة «خاصة» في الخرطوم أمس بإيداع الرئيس السوداني المخلوع عمر البشير إلى «دار للإصلاح الاجتماعي لمدة عامين» بعد إدانته بالفساد في واحدة من عدة قضايا ضده منذ أطاح به الجيش تحت ضغط الشارع.

وأدين البشير البالغ 75 عاما بـ «الثراء الحرام» و«التعامل بالنقد الأجنبي»، بعد أشهر من إطاحة الجيش به في 11 أبريل الفائت. وتحمل التهمتان عادة عقوبة بالسجن لمدة قد تصل إلى عشر سنوات.

وصرح القاضي الصادق عبدالرحمن الذي ترأس محكمة «خاصة» لمحاكمة الرئيس السابق بالقول «بما أن المدان تجاوز السبعين عاما ولا يجوز إيداعه السجن، قررت المحكمة إرساله لدار الإصلاح الاجتماعي لمدة عامين». وتابع القاضي أن البشير سيقضي عقوبته بعد صدور الحكم في قضية أخرى اتهم فيها بإصدار أوامر لقتل المتظاهرين خلال الاحتجاجات التي أدت لعزله. وقررت المحكمة أيضا مصادرة 6,9 ملايين يورو و351,770 دولارا و5,9 ملايين جنيه سوداني (128 ألف دولار) وجدت في منزله.

وقال أحمد ابراهيم الطاهر وهو محام للبشير للصحافيين خارج القاعة «سوف نستأنف الحكم أمام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا على الرغم من أن ثقتنا في القضاء اهتزت».

وعلى مقربة من المحكمة، تجمع العشرات من أنصار البشير وهم يحملون صورة له ويهتفون «لا إله إلا الله».

وشارك المئات من انصار النظام السابق في تظاهرة أخرى نظمت في الخرطوم وسط حراسة مشددة، حيث رفع محتجون لافتات تقول «تسقط تسقط الحكومة» واتهموها بـ«الابتعاد عن الإسلام ومحاولة إقصاء القوى السياسية» فيما انتشرت قوات امنية امام مقر القيادة العامة للجيش وأغلقت الطرقات المؤدية إليها.

ولا صلة لهذه المحاكمة بالاتهامات بارتكاب إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي يواجهها البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وأكد «تحالف الحرية والتغيير» المعارض الذي قاد الاحتجاجات ضد البشير، والذي يحتفظ بتمثيل كبير في المجلس السيادي الذي بات أعلى سلطة تنفيذية في البلاد، أنه لا اعتراض لديه على تسليم البشير الى الجنائية الدولية.

ووصف (تجمع المهنيين السودانيين) وهو أحد فصائل قوى (الحرية والتغيير) الحكم القضائي بأنه «ضربة البداية لمحاكمة حقبة البشير» التي امتدت لثلاثين عاما ورأى فيه «إدانة سياسية وأخلاقية» للبشير ونظامه.

واكد التجمع أهمية خضوع البشير للمحاسبة على «جرائمه التي ارتكبها خلال ثلاثة عقود وتشمل تقويض النظام الدستوري والتعذيب والاغتيالات والتصفية العرقية والجرائم ضد الانسانية وقتل المتظاهرين السلميين» بجانب «جرائم سياسة التمكين والثراء الحرام والتصرف بالبيع في أصول الدولة وثرواتها وأراضيها». وقبل صدور الحكم، قال محمد الحسن الأمين أحد محامي البشير للصحافيين إنهم على قناعة بأن القضية ليست قانونية وإنما «سياسية».

في الوقت نفسه، أعلنت السلطة الانتقالية في السودان أمس حل مجالس النقابات والاتحادات المهنية التي أنشئت في عهد الرئيس السابق.

ومنذ أغسطس، حضر البشير داخل قفص حديدي وبالزي السوداني التقليدي ـ الجلابية البيضاء والعمامة ـ عددا من جلسات هذه المحاكمة. والبشير الذي وصل إلى السلطة إثر انقلاب في 1989، معتقل منذ ابريل الماضي في سجن كوبر في الخرطوم. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق البشير لدوره في النزاع الذي اندلع في دارفور عام 2003 عندما حملت السلاح مجموعات تنتمي لأقليات ذات أصول افريقية ضد حكومة الخرطوم التي ناصرتها القبائل العربية بدعاوى تهميش الإقليم سياسيا واقتصاديا.

رفض شعبي لدعوة الرئيس الجزائري المنتخب إلى «حوار جاد»

الرئيس الجزائري المنتخب عبد المجيد تبون (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تظاهر جزائريون بوسط العاصمة تعبيرا عن رفضهم رئيس الجمهورية المنتخب عبدالمجيد تبون، الذي مد يده للحراك الرافض لنتائج الانتخابات، التي اتسمت بنسبة مقاطعة قياسية. ودعا تبون في مؤتمر صحافي مساء امس الأول، الحراك الشعبي لحوار «جاد من أجل الجزائر والجزائر فقط»، مؤكدا أنه «حان وقت العمل لتكريس كل الالتزامات التي أطلقها بعيدا عن التهميش والإقصاء والانتقام». وقال تبون: «أنا مستعد للحوار مع الحراك مباشرة أو ممثلين عنه، أؤكد للجميع أنه لن يكون هناك استمرار للعهدة الخامسة والتصرفات السابقة». وتابع «مستعد أيضا للحوار مع الطبقة السياسية وحتى مع المرشحين الأربعة الذين نافسوني على منصب الرئيس، أو أي طرف آخر من أجل إطفاء الفتنة ووضع حد للفرقة».

ومضى قائلا «أكن محبة ومودة كبيرتين لسكان منطقة القبائل لأنني أعرف الكثير منهم وأنا متشوق كثيرا لزيارة مدينتي تيزي وزو وبجاية إن شاء الله تيسر الأمور لذلك.. الجزائر تسع لكل الجزائريين دون اقصاء. تأكدوا أنني لن أنفرد بالقرارات». وأوضح تبون، أنه يتعين على الشعب الجزائري أن يشعر في الأشهر الأولى بالصدق في الالتزامات عبر الذهاب بسرعة نحو تغيير عميق للدستور الذي سيطرح للاستفتاء الشعبي والذي من شأنه أن يؤسس للجمهورية الجزائرية الجديدة.

كما تمنى أن يوفق في تشكيل الحكومة الجديدة التي ستكون «مفاجأة سارة» للجزائريين، إذ كشف أنها ستضم وجوها جديدة من الجنسين تتراوح أعمارهم ما بين 26 و27 عاما، مشيرا إلى أنه لن يتسرع في الدعوة إلى انتخابات تشريعية ومحلية مبكرة.

ووعد تبون بتعديل الدستور في الأشهر الأولى من ولايته الرئاسية «حتى يشعر الشعب بالصدق»، حيث سيعرضه للاستفتاء، بدلا من تمريره عبر تصويت البرلمان، كما فعل بوتفليقة في كل التعديلات التي أجراها، كما التزم بإعادة النظر في قانون الانتخابات «لفصل السياسة نهائيا عن المال» و«استرجاع نزاهة الدولة ومصداقيتها لدى الشعب». وكان نفس الحراك رفض مبادرة أولى للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة قبل استقالته بتنظيم حوار شامل لإعادة النظر في الدستور الذي يمنح رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة.

ووعد تبون بتشكيل حكومة يغلب عليها الشباب «الذين صوتوا لي» وبأن «ينحاز دائما لهم بالعمل على إدماجهم في الحياة السياسية قبل تسليمهم المشعل».

ويعد تبون أول رئيس من خارج صفوف جيش التحرير الوطني الذي قاد حرب الاستقلال ضد المستعمر الفرنسي (1954ـ1962).

واتسم الاقتراع الرئاسي بمقاطعة قياسية من الحراك الشعبي الذي دفع بوتفليقة للاستقالة في أبريل بعد 20 عاما في الحكم. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 39,83٪، أي ما يقارب عشرة ملايين ناخب من أصل أكثر من 24 مليونا مسجلين في القوائم الانتخابية.

وهي أدنى نسبة مشاركة في كل الانتخابات الرئاسية في تاريخ الجزائر.

وردد المتظاهرون «الله أكبر، الانتخاب مزور» و«الله أكبر نحن لم نصوت ورئيسكم لن يحكمنا». وقاربت اعداد المتظاهرين الذين احتشدوا في مناطق مختلفة بأنحاء العاصمة عدد من تجمعوا خلال التظاهرات السابقة ضد الانتخابات الرئاسية، بحسب «فرانس برس».

وحمل البعض لافتات كتب عليها «ولايتك يا تبون ولدت ميتة» و«رئيسكم لا يمثلني». كما سخر مدونون من «رئيس الكوكايين» في إشارة الى اتهام نجل تبون في قضية تهريب 700 كلغ من الكوكايين ما زالت قيد التحقيق القضائي.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

مسؤول بمكافحة الإرهاب في الإدارة الأميركية يغادر البيت الأبيض

المحكمة العليا تقبل طعن ترامب بأحكام تجبره على نشر إقراراته الضريبية

عواصم ـ وكالات: وافقت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أول من أمس، على النظر في طعن تقدم به الرئيس دونالد ترامب لنقض أحكام قضائية تجبره على تسليم لجان في الكونغرس ومدع عام في نيويورك إقراراته الضريبية ومستنداته المحاسبية.

وقالت المحكمة العليا إنها ستستمع إلى حجج الأطراف «في جلستها في مارس 2020» لاتخاذ قرار في موعد أقصاه 30 يونيو أي قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر المقبل.

وبانتظار بتها في أساس الدعوى قضت المحكمة العليا بوقف تنفيذ القرارات القضائية الصادرة بهذا الشأن والتي تجبر شركة المحاسبة السابقة لترامب ومصرفين على تسليم هذه المستندات للجهات التي طلبتها.

وقال جاي سيكولو المحامي الشخصي لترامب في تغريدة على تويتر «يسعدنا أن المحكمة العليا قبلت النظر في الطعون الثلاثة للرئيس». وأضاف «هذه الملفات تثير أسئلة دستورية مهمة ونحن نتحين فرصة تقديم دفوعنا».

بالمقابل، قالت رئيسة مجلس النواب الديموقراطية نانسي بيلوسي «نحن على ثقة بأن المحكمة العليا، أعلى محكمة في البلاد، ستفرض احترام الدستور وقرارات المحاكم الأخرى، وستضمن قيام الكونغرس بواجبه في مراقبة» السلطة التنفيذية. وأبدت زعيمة الديموقراطيين في الكونغرس أسفها لأن يكون الأميركيون مضطرين لأن «ينتظروا الآن عدة أشهر قبل صدور القرار النهائي» عن المحكمة العليا. والحكم الذي ستصدره أعلى هيئة قضائية في الولايات المتحدة سيكون موضع ترقب لأنه يتعدى قضية ترامب، ذلك أن المحكمة يمكن أن تنتهز الفرصة لتحديد مدى نطاق الحصانة التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة. وترامب هو أول رئيس أميركي منذ ريتشارد نيكسون لا ينشر إقراراته الضريبية، وقد عزا رفضه نشر هذه البيانات إلى أنه يخضع لعملية تدقيق من قبل دائرة الإيرادات الداخلية. وكان المدعي العام في مانهاتن سايروس فانس جونيور، وهو ديموقراطي، طلب من ترامب تسليمه إقراراته الضريبية بدءا من العام 2011 وذلك في إطار تحقيق بشأن عمليات الدفع التي قام بها مايكل كوهين المحامي الشخصي السابق للرئيس للممثلة ستورمي دانيالز التي تدعي بأنها أقامت علاقة جنسية مع ترامب قبل ترشحه للرئاسة في 2016.

وقضت محكمة استئناف اتحادية بوجوب تسليم هذه الوثائق، لكن محامي ترامب يصرون على أن الرئيس يتمتع بحصانة من الملاحقة القضائية ومن أي إجراءات تحقيق.

من جهة أخرى، غادر كريس ميلر المسؤول البارز بمكافحة الإرهاب في الإدارة الأميركية مجلس الأمن القومي، حسبما أفادت مصادر مطلعة امس الأول. ونقلت وكالة (بلومبيرغ) عن المصادر، التي طلبت عدم الكشف عن هويتها، قولها إن ميلر، وهو من قدامى المحاربين في القوات الخاصة، وخدم في أفغانستان، سيعود إلى وزارة الدفاع. وأوضحت الوكالة أن ميلر، والذي يشغل منصب كبير مديري مجلس الأمن القومي لمكافحة الإرهاب، كان بجانب مستشار الأمن القومي روبرت أوبريان في غرفة العمليات بالبيت الأبيض أثناء الغارة التي قتلت زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبوبكر البغدادي في أكتوبر.

أنباء سورية

الشتاء يداهم النازحين السوريين والسيول تغرق خيامهم

مياه الامطار والسيول تداهم خيام النازحين البدائية في الشمال السوري

عواصم ـ وكالات: تفاقمت معاناة النازحين السوريين الذين يقطنون مخيمات عشوائية لا تخضع في الغالب لأي إشراف من المنظمات الحقوقية والإنسانية وتعاني من شح المساعدات، في الشمال السوري لا سيما محافظة إدلب. وليس سبب المعاناة هذه المرة القصف والغارات والعمليات العسكرية، إنما الطقس السيئ والأمطار الغزيرة والسيول التي أغرقت مئات الخيام وشردت آلاف المدنيين وأغلبهم أطفال ونساء. وجراء استمرار سقوط الأمطار غرقت العشرات من المخيمات العشوائية شمالي إدلب، وبات المدنيون عراة حفاة تغطيهم السماء ويقتلهم البرد، وبعضهم يواصل النزوح من مكان الى آخر منذ سنوات، في ظل صمت دولي فاقم المأساة، وغياب شبه تام لمؤسسات الأمم المتحدة التي تعجز عن تأمين أبسط مستلزمات الحياة من مسكن مناسب لمئات آلاف المشردين. وكان قدم فريق منسقو استجابة سورية يوم الأربعاء، انفوغرافيك لإحصائية توضح أوضاع مخيمات النازحين في الشمال السوري في ظل استمرار حركة النزوح للمنطقة، والأوضاع الإنسانية الصعبة التي يواجهها قاطنو المخيمات في ظل موجة المطر التي ضربت المنطقة.

وأوضحت الإحصائية أن عدد المخيمات في الشمال السوري بلغ 1153، في وقت بلغ عدد المخيمات العشوائية 242، وعدد النازحين ضمن المخيمات 962,392 نسمة، أما عدد النازحين ضمن المخيمات العشوائية 121,832 نسمة. ولفت إلى أن الأضرار نتيجة الهطولات المطرية الأولى تسببت في أضرار في 13 مخيما تقطنها 2400 عائلة، أما الأضرار نتيجة الهطولات المطرية الثانية فقد طالت 29 مخيما تقطنها 3126 عائلة تضررت بذلك.

وقالت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» في تقرير لها، أمس الأول، إن قاطني المخيمات من السوريين «يقيمون في ظروف معيشية سيئة، ولا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية كالمياه والحمامات وخدمات الرعاية الطبية، وسط شح في المساعدات وعدم انتظام وصولها إلى المخيمات».

القضاء البلجيكي يلزم الحكومة استعادة 10 أطفال من التنظيم بسورية

هروب جماعي لـ 25 «داعشية» من «الهول»

عواصم ـ وكالات: كشفت شبكة «فرات بوست» المحلية، عن فرار نحو 25 سيدة من جنسيات أوروبية برفقة أطفالهن من مخيم الهول الذي يسيطر عليه الاكراد شرقي الحسكة ويؤي اقارب ومسلحي تنظيم «داعش» منذ قرابة 5 أسابيع عبر عملية معقدة.

وبحسب مصادر صحافية سويدية، فإن العملية تم التخطيط لها بعناية مع الأقارب الذين كان يتعين عليهم دفع رسوم للمهربين وقيادي وحدات حماية الشعب الكردية «YPG» التي تسيطر على قوات سوريا الديموقراطية «قسد» ويأتي الهروب لمحاولة العودة إلى السويد. وتقول المصادر، إن إحدى النساء السويديات نجحت في الخروج من المخيم والدخول إلى مناطق سيطرة الحكومة، بينما اختفت الأخريات على طول الطريق، حيث يشتبه في أنهم قد يكونوا اعتقلوا من قبل قوات الجيش السوري.

وأكد بعض الأقارب أن لديهم تواصلا دائما مع جهاز الأمن الوطني السويدي «سابو» إلا أن مصيرهم لايزال غير مؤكد.

من جانب آخر، حسب المكتب الصحافي لوزارة الخارجية فإن فرص السويد للحصول على معلومات مؤكدة حول مصيرهن أكثر صعوبة بسبب عدم وجود المؤسسات الخارجية السويدية في منطقة النزاع بسبب الوضع الأمني.

وفي سياق متصل، أصدر القضاء البلجيكي من جديد حكما، يطالب الحكومة باستعادة عدد من أطفال «الدواعش» من المعسكرات، التي تضم أرامل وأطفال المقاتلين الأجانب، الذين حاربوا ضمن صفوف الجماعات المسلحة في مناطق الصراعات».

وتضمن نص قرار المحكمة الابتدائية في بروكسل، أنه في حال لم تقدم السلطات المساعدة لاستعادة عشرة أطفال من «الدواعش» المحتجزين في معسكر الهول، فسيتم تغريم الحكومة خمسة آلاف يورو، لكل طفل، عن كل يوم تأخير، بعد انتهاء مهلة ستة أسابيع». وحسبما ذكرت وسائل الإعلام في بروكسل، فإن القرار، جاء بناء على دعوى تقدم بها أربعة أشخاص من المحتجزين حاليا في سجون ومعسكرات الأكراد في سورية، ومن بينهم سيدة تدعى ناديا 28 عاما من سكان أنتويرب شمال بلجيكا، والثاني جيسي فان أتفيلد وهو بلجيكي اعتنق الإسلام ويبلغ من العمر 41 عاما، وسيدة تدعى صباح 28 عاما، والرابع يدعى عادل 23 سنة، وأجرى الأخير مقابلة مع محطة تلفزة بلجيكية من سجن الحسكة».

وطالب الأربعة من الدولة البلجيكية بإعادتهم إلى بلدهم بلجيكا وبرفقتهم أطفالهم العشرة، وطالبوا بتغريم السلطات 7500 يورو عن كل يوم تأخير».